معهد التخطيط القومي

لقاء الخبراء

للعام الأكاديمي ٢٠١٩/٢٠٢٠

وقائع الحلقة الخامسة

"مستقبل التنمية في إفريقيا في ظل أجندة أفريقيا ٢٠٦٣ ودور مصر المرتقب"

منسق اللقاء

د.م. بسمة الحداد

مدير مركز الأساليب التخطيطية

في إطار تنفيذ الأنشطة العلمية التي ينظمها معهد التخطيط القومي، تم عقد الحلقة الخامسة من **لقاء الخبراء** للعام الأكاديمي ٢٠١٩/٢٠٢٠ بقاعة أ.د/ إبراهيم حلمي عبد الرحمن حول موضوع "**مستقبل التنمية في أفريقيا في ظل أجندة أفريقيا ٢٠٦٣ ودور مصر المرتقب**" لمركز الأساليب التخطيطية، وذلك بمشاركة عدد من الخبراء من داخل وخارج المعهد، وذلك في إطار ما يهدف إليه مركز الأساليب التخطيطية بمعهد التخطيط القومي بإلقاء الضوء على الرؤية مستقبلية لفرص وتحديات التنمية في أفريقيا وفعاليات الدور العربي في المستقبل الأفريقي. وقد حضر اللقاء العديد من أعضاء الهيئة العلمية والهيئة العلمية المعاونة بمعهد التخطيط القومي، ومن خارج المعهد من لهم اهتمام بالقضية محل النقاش.

تحدث في اللقاء:

- الأستاذ الدكتور/ سيد فليفل، الأستاذ بكلية الدراسات الإفريقية، وعضو البرلمان المصري والبرلمان الإفريقي.
- معالي السفير الدكتور/ جمال بيومي، مساعد وزير الخارجية الأسبق وأمين عام اتحاد المستثمرين العرب.
- الدكتورة/ هبة جمال الدين، مدرس العلوم السياسية والدراسات المستقبلية بالمعهد.
- الدكتورة/ بسمة الحداد، مدير مركز الأساليب التخطيطية بالمعهد.

محاور اللقاء

تناول اللقاء المحاور التالية:

أولاً: المؤشرات الأساسية

تحتل القارة الإفريقية ثاني أكبر مساحة بين قارات العالم، وتضم ثالث أكبر تجمع للسكان. حيث بلغ سكانها وفقاً لتقديرات عام ٢٠١٦ نحو ١.٢ مليار نسمة ويمثلون حوالي ١٣% من سكان العالم، يعيشون في ٦١ إقليماً.

وطبقاً لحجم الصادرات والواردات السلعية للقارة، بلغت الصادرات السلعية للقارة سنة ٢٠١٦ حوالي ٣٦١ مليار دولار، ووارداتها تقدر بنحو ٢٩٠ مليار دولار، فهناك فائض في ميزان التجارة السلعية، يقدر بنحو ٧٠

مليار دولار ويرجع ذلك لازدياد وتيرة طلب السوق الأوربي (الشريك التجاري الأول للقارة) على السلع الأفريقية. بلغ معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي للقارة نحو ٤.٧% عام ٢٠١٣.

ومن حيث المديونية الخارجية للقارة، تمثل المديونية الخارجية للقارة عبئاً كبيراً على التنمية، حيث مازال يمثل نحو ٤٨% من الناتج المحلي الإجمالي للقارة، وتبلغ خدمة الديون نحو ٤.٤% من الناتج الإجمالي للقارة.

أما الاستثمار الأجنبي المباشر الإجمالي فيبلغ ٣٩ مليار دولار، ليمثل ٣% من إجمالي الاستثمار المباشر في العالم.

ثانياً: إفريقيا والعالم العربي – نظرة من الواقع

تحتل القارة الإفريقية أحد أهم مجالات ودوائر السياسة الخارجية العربية. ومما لا شك فيه بوجود ترابط وثيق بين العالم العربي وأفريقيا، حيث بخلاف عشر دول إفريقية تمثل دول عربية، إلا أن الدول العربية غير الأفريقية مثل اليمن، ولبنان، والمملكة العربية السعودية، والمغرب ترتبط بصلات قوية بدول القارة سواء بالهجرة أو بالتجارة وتبادل المصالح. كذلك، يمثل البعد الإفريقي علاقة أبدية لكل من مصر والسودان طالما بقي نهر النيل يغذي البلدين بالحياة. أيضاً، اتخذ التعاون الإفريقي بعداً في السياسة المصرية منذ ١٩٦٠، وذلك عندما زادت إمكانيات التحرك العربي والمصري في القارة تفاعلاً مع حركات التحرر والاستقلال، ومع قيام منظمة الوحدة الإفريقية سنة ١٩٦٤. وعلى البعد الإسلامي، تأتي أنشطة منظمة المؤتمر الإسلامي في إفريقيا – وخاصة بنك التنمية الإسلامي كواحد من أهم مصادر تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للكثير من دول القارة.

وبالرغم من الجهود التي تبذل لتوثيق العلاقات مع مختلف بلدان القارة الإفريقية، على المستوي الوطني والعربي والإسلامي، فإن واقع العلاقات مع الدول الإفريقية يعكس نتائج أقل من الإمكانيات المتاحة بالفعل، ويعطي مردوداً أدني بكثير من الجهد المبذول، في ضوء تكلفته بكل أبعادها.

ويتطلب تحليل الدور العربي في إفريقيا الأخذ بعين الاعتبار البعد الثنائي في علاقات الأقطار العربية في إفريقيا، والذي يتعين إبرازه في ضوء جهود عدد من الدول العربية لتوثيق علاقاتها ببلدان القارة، بالإضافة لما تقدمه في الإطار العربي المتعدد الأطراف. ويعني بذلك، الدور الذي تضطلع به الدول العربية مثل مصر، والمملكة العربية السعودية، والكويت، والإمارات، وليبيا، والمغرب سواء في الإطار الرسمي أو الخاص. بالإضافة إلى الدور الفعال لعدد من الدول العربية والإسلامية – حتى تلك المتلقية للمساعدات – والتي بذل علمائها ومثقفوها مجهوداً كبيراً في النهوض بالتعليم العربي والفقه الإسلامي مثل موريتانيا وتونس، إضافة إلي تشاد والنيجر ومالي التي تسهم في

جهود التعليم والدعوة الإسلامية. وليس خافياً أن المد الحضاري الثقافي والديني عمل كقوة دافعة رئيسية للعمل العربي في إفريقيا. ومن هنا يزداد وزن جهود الدعوة الإسلامية في القارة التي حمل لواءها كل من الأزهر الشريف، ومؤسسات الدعوة الإسلامية في العالمين العربي والإسلامي.

ثالثاً: فعاليات الدور العربي في إفريقيا

يمكن تلخيص فعاليات الدور العربي في القارة الأفريقية حول الثلاثة أدوار التالية:

أ. الدور العربي الإقليمي في عصر الاستقلال وفترة الحرب الباردة.

ب. الدور العربي بعد انتهاء الحرب الباردة في مواجهة المتغيرات الجديدة.

ج. السياسية العربية المساندة لدور فعال في إفريقيا، وبدائلها.

ويرتبط الدور العربي الإقليمي في إفريقيا بمجموعة من المصالح من بينها:

- الانتماء العضوي للدول العربية الإفريقية بالقارة، وموقعها كمنفذ لإفريقيا في الشمال الشرقي للقارة.
- المصالح المائية والنيلية لكل من مصر والسودان.
- انضمام كل من مصر والسودان إلي السوق الإفريقية المشتركة لبلدان شرق إفريقيا (كوميسا).
- الثقل الحضاري والتاريخي الذي تمثله الدول العربية للقارة الإفريقية، ودور كل من الأزهر الشريف والمؤسسات الإسلامية، وكذلك أيضاً، الكنيسة القبطية في البعدين الثقافي والديني.
- الوضع الذي تحتله الدول كمصر والمغرب كقوة إقليمية رائدة، ومساندتها لحركات التحرر، ودعمها لاستقلال الدول حديثة الاستقلال وتقديمها للدعم الأمني اللازم للاستقرار الداخلي.
- الدور الذي قامت به الدول الإفريقية كظهير مساند للقضايا العربية، وبصفة خاصة للقضية الفلسطينية، وكذلك التسوية السلمية في الشرق الأوسط، فضلاً عن المصالح المشتركة حول قضايا التجارة والتنمية والاستثمار وأعباء المديونية.
- تعزيز التضامن الإفريقي وقيام منظمة الوحدة الإفريقية عام ١٩٦٤ في أديس أبابا (الاتحاد الإفريقي لاحقاً).

ومن بين ما يستند إليه رصيد مصر والعالم العربي في أفريقيا ما يلي:

١. أن تاريخ مصر والعرب في القارة له امتداد حضاري وتنوير علمي وثقافي، حيث لم يختلط تاريخ العرب أو نشاطهم في القارة بالاستعمار الغربي بكافة أشكاله، فالعرب الذين وصلوا إلي شواطئ شرق وغرب القارة

وتحركوا في منابع النيل في السودان والحبشة ودول النيل الأخرى لم يكن تحركهم تحرك الغزاة وإنما ارتبط تحركهم بتسجيل أول الصفحات في تاريخ التجارة العالمية والتقاء الحضارات. وهناك قبائل في وسط وغرب إفريقيا تسجل في تاريخها اعتزازها بأصولها المصرية أو العربية.

٢. اعتزاز دول القارة الأفريقية بالتاريخ العربي في إفريقيا، وذلك يرجع لتباهي السكان الأفارقة بإقامة حضارة سوداء على ضفاف النيل والتي تعد من أعظم الحضارات والتي ربطتها بقارتها الإفريقية حقبتها النوبية السمراء التي امتدت فروعها إلي السودان والحبشة، وذلك جانب حضارات العالم البيضاء والصفراء. ومن زاوية مختلفة يتباهى الإفريقي بوجود حضارات أفريقية في شمال القارة، وأن هناك أيضا مسلمون وأفارقة من البيض. ويعني ذلك، أن الدول العربية الإفريقية مؤهلة لعدم الخضوع للتقسيمات التي يصر الاستعمار على ترسيخها.

رابعاً: دور أفريقيا في قضايا العالم العربي

لقد حدث تفاعل متبادل بين اهتمام العرب بقضايا القارة وبين مساندة القارة لمواقف العرب وقضاياهم والتي من أهمها القضية الفلسطينية. فبالرغم من أن فلسطين ليست إفريقية، إلا أن العرب قدموا قضيتهم للقارة باعتبارها تشكل تهديداً بالغاً للأمن القومي العربي في شمال القارة الإفريقية. وقد استمر التأييد الإفريقي للقضايا التي تهم العرب، وحتى عندما طور واستحدث العرب أساليب ووسائل إدارة الصراع مع إسرائيل. لقد ظلت دول القارة على ثقتها في توجهات العرب. وقد شهدت العلاقات العربية الإفريقية تطوراً هاماً بانعقاد القمة العربية الإفريقية عام ١٩٧٧، غير أن هذه القمة تأثرت بالقطيعة العربية التي بدأت عام ١٩٧٩ للأسباب العربية المعروفة. مما أفقد الدول العربية قوة الدفع الجماعية تجاه دول القارة الشقيقة.

وهناك اتصال عضوي طبيعي يربط مصالح الدول الإفريقية بالعالم العربي، حيث تدير تلك الدول مصالحها المشتركة من خلال مؤسسات تجمعها في إطار أنشطة عدم الانحياز ومجموعة ٧٧، والتضامن الأفروأسيوي، والاتحاد الإفريقي ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وهو ما يحد من النفوذ الإسرائيلي في دول القارة خاصة مع تنشيط جهود حركات التحرر الوطني ودعم الاستقلال.

وقد أدي تراجع دور الاتحاد السوفيتي في مساعدات التنمية الرسمية إلي تراجع أهمية القارة في جدول أولويات دول الغرب الصناعية وخفض مساعداتها لدول إفريقيا، وذلك نتيجة لظهور أولويات جديدة تتمثل في تشجيع دخول شرق دول أوربا بما فيها روسيا في دائرة نظام السوق الحر، الأمر الذي جعل هذه المنطقة من العالم تحتل أولوية وجاذبية

أكبر نحو مساعدات التنمية وتدفقات الاستثمارات المباشرة وحركة رؤوس الأموال المتجهة إلي إفريقيا خاصة مع إخفاق بعض دول القارة في معالجة مشاكل الصراعات العرقية داخل البلد الواحد، وتأثير ذلك على تثبيت نظم الديمقراطية وضمانات حقوق الإنسان. ومن المهم يتم دراسة أبعاد التشكيلات العرقية والقبلية وتأثير ذلك على التطور الاجتماعي والاستقرار السياسي.

ومن جانب آخر، يشكل الاستعمار الاقتصادي في شكله الجديد في إفريقيا عائقاً أمام تطورها الداخلي والإقليمي، حيث يتمثل هذا العائق في صورة المصالح الاقتصادية والشركات الأجنبية أو المتعددة الجنسيات، والتي صارت تحتكر وتتحكم في أغلب الموارد والمنتجات الرئيسية لدول القارة وموادها الأولية التي تمثل المورد النقدي الأهم من مجمل صادراتها مثل القطن، والصناعات النسيجية، والأخشاب، والشاي، والبن، والنحاس والألمونيوم وغيرها..).

ومن أوجه التحديات على الجانب الداخلي للدول العربية والإفريقية هي:

- عمل الجهات المختلفة المعنية بالتعاون مع إفريقيا منفردة بمعزل عن الأخرى في كثير من أنشطتها، حيث ينطبق ذلك سواء داخل الدولة المانحة الواحدة في الإطار الثنائي، أو فيما بين البلدان العربية والإسلامية في الأطر المتعددة أو داخل أجهزة كل من جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة الوحدة الإفريقية، وذلك فضلا عن صناديق التنمية والتعاون الفني العربية.
- غياب التنسيق بين الدول للأهداف المشتركة فيما بينهم سواء على المستوي القطري في كل دولة أو على المستوي متعدد الأطراف، في حين أن الدول الغربية المانحة تعقد اجتماعات تنسيقية لمخططي ومنفذي سياساتها، حتى وإن اختلفت أهدافهم ووسائلهم.
- عدم وجود استراتيجية ورؤية مشتركة وتنسيق للمعلومات وتبادل للخبرات فيما بين الدول المانحة من الدول العربية والإسلامية، فلابد من عقد اجتماعات تنسيقة عربية أفريقية، على نمط تلك التي يعقدها المانحين الغربيين، وهو ما يمكن أن يضاعف فائدة ما تقدمة كل دولة غربية على حدة.
- الخطأ في استخدام الدراسات البحثية العربية والإفريقية، ومؤسسات التعاون العربي الإفريقي التقسيمات الاستعمارية التي تفصل بين إفريقيا السمراء في جنوب الصحراء، وإفريقيا في الشمال من مصر إلي موريتانيا. فتقسيم أولويات السياسية الخارجية العربية يتناول علاقات كل من مصر وليبيا وتونس والجزائر والمغرب، وأيضا موريتانيا والسودان والصومال وجيبوتي وجزر القمر، من منظور عربي أولاً في السياسة الخارجية لهذه الدول، ليأتي بعده المنظور من الدائرة الإفريقية.

لقد أصبح العالم العربي بحاجة – أكثر من أي وقت مضي – لتفعيل دوره الإفريقي في إطار التطورات التي تجرى في مختلف مناطق العالم بتأكيد ظاهرة التكتل الإقليمي والحاجة إلي توفير نوع من " الاطمئنان للتوقع في العلاقات الدولية" بما يتخطى الارتباطات القائمة على أساس شرط الدولة الأولي بالرعاية في إطار منظمة التجارة العالمية. ويتطلب ما سبق، أن يأخذ العالم العربي في اعتباره عند تحديد مواقفه من الأطراف الرئيسية في العالم، تطورات أوضاع تلك الأطراف ومواقفها الجديدة من قضايا التحرر والتنمية في العالم الثالث بصفة عامة، ومن قضايا العالم العربي وإفريقيا بصفة خاصة. وكذلك ما كشفت عنه الأزمة المالية العالمية من سوء في الإدارة والتطبيق.

لقد أخفقت مؤسسات التمويل الدولية في الكشف المسبق على الكارثة المالية التي صدمت العالم عام ٢٠٠٨، وعجزت عن توفير نظام فعال وآمن لمنع تكرار المأساة، بل يتعين الحذر من أن الدول الغنية ستظل بحاجة إلي نزح مزيد من الأموال إليها. ويتطلب الأمر أخذ ما يلي في الاعتبار:

- علاقات الدول الصناعية الكبرى بدول الجنوب والأولوية التي صارت الأولى تعطيها لدفع ومساعدة التحولات في دول شرق القارة الأوربية وتأثير ذلك في حجم واتجاه مساعداتها للجنوب وللقارة الإفريقية.
- تراجع الأولوية التي كانت دول الاتحاد السوفيتي ودول المعسكر الاشتراكي – ذاتها – توليها لقضايا التنمية في دول الجنوب، وتحولها لتبني أولوية متزايدة للمشاكل الداخلية لدول شرق أوربا في إطار وفاق وعلاقات بنّاءة مع دول الغرب الصناعي.
- الاتجاه إلي ربط الاتحاد السوفيتي السابق ودول شرق أوروبا باقتصاديات السوق وبمؤسسات النظام الاقتصادي والتجاري والمالي الدولي مما قد يتيح مجالات للتعاون بين الجانبين مثل التجارة والاستثمار، ونقل التكنولوجيا غير المرتبط بالنشاط العسكري، والقروض والائتمان التجاري.
- الارتباك الناتج من إعادة ترتيب أولويات الولايات المتحدة والتي صارت تتجه أساساً نحو شرق أوروبا وشرق آسيا وأمريكا والذي يستدعي اضطلاع المجموعة العربية بمسئوليات متزايدة في القارة الشقيقة. وليس بالضرورة أن يتم ذلك بالتعارض مع مصالح مجموعات أخري. بل أن إمكانيات التنسيق واردة.

خامساً: اختلاف علاقات الأطراف وقوة المساومة العربية

أ. اختلاف علاقات الأطراف

أصبحت الموضوعات التي تواجه الأطراف الدولية تختلف عن تلك التي كانت تواجههم في عقود سابقة، من حيث تداخلها ونوعيتها، ومن حيث عدم إمكان فصل جوانبها السياسية عن الاقتصادية، إضافة إلي أن اقتصاديات العالم صارت أكثر تأثراً ببعضها البعض بسبب عالمية الأسواق، خاصة أسواق المال، وتداخل الأدوار وتعدد المصالح وتشابكها، حتى صار من غير الممكن معالجة المسائل المطروحة بمعزل عن بعضها أو بفصل موقف أي طرف من الأطراف. ويمكن أن نرصد التطورات التالية ذات التأثير على المصالح العربية وعلي إفريقيا من خلال ما يلي:

- الإخفاق الذي أصاب المفاوضات التجارية متعددة الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية منذ جولة سياتل عام ١٩٩٩، وعدم التوصل لحلول حاسمة للخلافات. وقد تبين من تلك التجارب أن المصالح العربية والإفريقية ستكون بمأمن إذا تمت معالجتها في الإطار الإقليمي وبالتوافق مع الشركاء التجاريين الرئيسيين في التجمعات الاقتصادية الأخرى. ونتيجة لذلك ازداد اتجاه دول ومناطق عديدة إلي تعميق التكتل الاقتصادي في شكل تجمعات كالمجموعة الأوربية، ومنطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية (نافتا)، واتجاه اليابان نحو التجمع مع دول الباسفيك في وقت انفرط فيه عقد دول الكوميكون.
- الخشية من ازدياد السياسات الحمائية نتيجة قوة المساومة الكبيرة التي توفرها التجمعات الاقتصادية الكبرى لدولها، وعدم اقتصار الحمائية على الحواجز الجمركية وإتباع أساليب جديدة تتضمن اشتراطات تتعلق بمواصفات الواردات والاشتراطات الصحية والبيئية، واستخدام قواعد الدعم والإغراق كأساليب لحماية الأسواق المحلية.

ب. قوة المساومة العربية:

تشغل التجارة الخارجية العربية حيزاً ضئيلا للغاية من حجم التجارة الدولية (حوالي ٣% من حجم التجارة العالمية) ومازال أكثر من ٧٥% من الصادرات العربية تتمثل في المواد الخام الأولية (الوقود)، وتكمن أهمية القطاع الخارجي في الاقتصاديات العربية في اعتبار استحواز التجارة الخارجية على نسبة ٤٠% من إجمالي الناتج المحلي منذ عقد الثمانينات. ويعكس ذلك تزايد تأثير التطورات الاقتصادية الدولية كعامل خارجي على اقتصاديات الدول العربية. ويمكن ملاحظة ذلك التأثير باستقراء نتائج انخفاض أسعار البترول على موازين المدفوعات وحجم التجارة العربية. ويوضح ذلك أن قوة المساومة الجماعية العربية أو حجم التأثير العربي على الاقتصاد العالمي مازال يشغل حيزاً لا يتيح للعرب ممارسة دور اقتصادي كبير في ظل الأوضاع الراهنة مقارنة بالكيانات الخارجية الكبرى وتوقف ذلك على تنمية القدرات الذاتية العربية وتوسيع تحالفاتها الخارجية، وكذلك على تعميق القدرة على النفاذ للأسواق في التجارة غير البترولية.

سادساً: التعاون العربي الإفريقي

يدور التعاون العربي الإفريقي حاليا في دائرتين وهما:

١ – **دائرة التعاون الثنائي القطري**، وتمثل الشق الأغلب في التعاون العربي الأفريقي. ويتم بين عدد من الدول العربية ذات الريادة وبين معظم الدول الإفريقية بشكل ثنائي.

٢ – **دائرة الحوار العربي الإفريقي بين دول جامعة الدول العربية** (بريادة الدول العربية ذات المصالح) وبين مجموعة دول أفريقية منتقاة. ويتطلب الأمر تقوية هذا المحور من التعاون.

ويجب تقوية دائرة الحوار العربي الإفريقي بشكل مؤسسي، بين دول جامعة الدول العربية ودول الاتحاد الإفريقي. وقد سبق في ذلك الاتحاد الأوربي عندما دعا لعقد القمة الإفريقية الأوربية في القاهرة في عام ١٩٩٨ وحضرتها ٦٧ دولة أوربية وإفريقية، لكن اقتصرت المشاركة العربية على الدول العربية الإفريقية، ودون الدول العربية في قارة آسيا. ومن الجدير بالذكر بأنه يمكن للدور العربي أن تزداد فعاليته في القارة الإفريقية بتضافر وتنسيق جهود كل العرب، وبالرغم من محاولات بعض القوي مقاومة هذا الدور حسب مقتضيات مصالحها، لكن لا يجب أن نغفل وزن الدور العربي باعتبار أن نصف العرب ينتمون للأسرة الإفريقية، ويمكن أن يتعاملوا من داخل تنظيمات هذه الأسرة، ولا يجب أن يتنازلوا عن هذه الهوية وهذا الدور طوعاً لأية قوة من خارج القارة. فضلا عن الدور الذي تضطلع الدول العربية تجاه قضايا السلام والتنمية في القارة.

وفي هذا الشأن يمكن لمجموعة رائدة من الدول العربية أن تقدم نموذجا للتعاون العربي الإفريقي يكون جاذباً لأطراف أخري، عربية وغير عربية. ويستند مثل هذا النموذج للعمل في المجالات الآتية:

- تنمية تجارة الخدمات من خلال تحسين خدمات الاتصالات والمواصلات والنقل المباشر بحرا وبرا وجوا على المدى الطويل.
- تنمية إسهام قطاع الخدمات المصرفية وتطور العمل المصرفي وضمان الصادرات.
- تفعيل اتفاقيات تشجيع وحماية الاستثمارات البينية.
- التحرك نحو مزيد من المرونة نحو حركة العمالة والخبرة المؤهلة للتعاون الإفريقي.
- مشروعات التعاون الاقتصادي من أجل التنمية.
- تنمية التجارة البينية الإفريقية السلعية والخدمية.

ومن المجالات المؤهلة للتعاون الإفريقي :

- الزراعة ومشروعات الري، حيث هناك العديد من الأبحاث والاجتماعات الفنية في هذا الشأن.
- السياحة التي تتضمن تصدير نوع من العمالة والخبرة.
- الصناعة، قياساً على تجارب إقامة صناعة السكر والمساعدة في صناعات الألمونيوم والنحاس والمنسوجات والكيماويات، وغيرها بخبرات عربية.
- نقل الخبرة ورؤية جديدة للمساعدات على أسس من تبادل المنافع.
- الصحة، والمستشفيات والعلاج (سياحة العلاج).
- التعليم الجامعي لطلاب إفريقيا (سياحة التعليم) وذلك في ضوء سياسات أوروبا الحالية والرافضة لوجود الأجانب.
- التركيز على موضوعات غير تقليدية مثل :
  - الفجوة الغذائية.
  - النقل والمواصلات.
  - الربط الكهربائي.
  - التعاون الفني.
  - سياسات العمل والقوي العاملة.
  - الخدمات.

ويمكن أن يقوم التعاون في قطاع الخدمات على أساس:

- المشاركة في المشروعات، وتوسيع اتجاه قطاع الأعمال المدنية للخارج .
- قيام بنك لدعم الاستثمار العربي في إفريقيا.

لقد بلغ إجمالي عمليات التمويل التي قدمتها صناديق التنمية العربية حتي نهاية عام ٢٠١٠ حوالي ٨٦.٧ مليار دولار، ووزعت وفقا لبيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد على النحو التالي بالمليون دولار:

المنطقة	العربية	الآسيوية	الإفريقية	اللاتينية	أخري
النسبة %	%٦٥.٢	%١٦.٦	%١٦.٤	%١.٣	%٠.٥

يتضح من البيانات السابقة أن دول الفوائض المالية العربية وفرت لإفريقيا مساعدات للتنمية تبلغ نحو ١٦% من إجمالي استثماراتها الخارجية، وذلك بجانب ما وفرته صناديق التعاون الفني في إفريقيا التابعة لجامعة الدول العربية وللدول الأعضاء.

سابعاً: التبادل التجاري بين العالم العربي والقارة الأفريقية

لا تعد القارة الإفريقية من شركاء التجارة الأساسيين للدول العربية رغم الجوار الجغرافي وعظم المصالح والصلات والتاريخ المشترك ويرجع ذلك لأسباب عديدة معظمها داخلية وهيكلية وكثير من تلك الأسباب يرجع لأوضاع تاريخية تتعلق بالمؤسسات التي تتحكم في بيع وشراء أهم عناصر ومواد التجارة في أفريقيا. إن عمليات التجارة في أهم ما تنتجه القارة يستحوز على كثيراً منها الشركات الأجنبية المختلفة، ومن الصعب إتمام صفقات من معظم المنتجات التجارية مثل البن أو الشاي، والنحاس أو الألمونيوم، والخشب أو منتجات الغابات إلا عن طريق الشركات العالمية التي تستثمر في تلك المواد. ويتطلب ذلك الأمر الحصول عليها من العواصم الأوربية أو من خلال الاستثمار المباشر للحصول على تلك السلع. وقد أفاد قيام بعض التجمعات الإفريقية الإقليمية التي تضم دول عربية في إحداث تحسن طفيف في حجم التجارة البينية كما حدث في تجربة انضمام كل من مصر والسودان لسوق الكوميسا الإفريقية التي تضم ٢١ دولة في شرق القارة لكن ذلك لا يكفي وحده لتحقيق الطفرة المطلوبة.

ثامناً: التحديات العملاقة والحكم الرشيد على المستوى القاري

تعتبر الاتجاهات العملاقة قوى تحويلية تحدد مستقبل العالم وتأثيرها يكون بعيد المدى على مناخ الاعمال والمجتمعات والاقتصادات والثقافات وحياة البشر. ويمكن تلخيص السمات الأساسية للاتجاهات العملاقة فيما يلي:

- ذات مدى ضخم حيث النطاقات غير محدودة التأثير والتشابك.
- تحتل مدى زمنى طويل لا يقل عن عقدين من الزمان.
- ذات تأثير متشابك اجتماعياً، واقتصادياً وسياسياً وبيئياً وتكنولوجياً.
- ذات تأثير عالي فهي قوى عالمية كونية تشمل الكرة الارضية ككل.

- تشكل المستقبل عبر تأثيرات متعددة الابعاد
- تسير ببطء نسبي وتأخذ مسارات ثابته
- تمثل تغيرات طويلة المدى مثل:

١. **التغيرات الديموغرافية:** في عدد السكان ومتوسط عمر القوى العاملة التي تصب في صالح الدول الافريقية والاسيوية.
٢. **التغير في القوى الاقتصادية العالمية:** يتم الانتقال من نفوذ القوى الغربية الي الشرقية كصعود الصين والهند خاصة في ظل امتلاك الصين لمبادرة الحزام والطريق كمشروع قاري عالمي يجمع ثلاثة قارات معا في آن واحد.
٣. **زيادة موجات الانتقال من الريف للحضر:** الأمر الذي ينتج أعباء على كاهل المدن في الطاقة الاستيعابية وتقديم الخدمات مقابل المناطق الريفية.
٤. **تغير المناخ وندرة الموارد:** حيث يشهد العالم تغيرات مناخية تؤثر سلبا على الموارد بل ومستقبل بقاء دول بذاتها مما قد يخلق اتجاهات سياسية جديدة سلبية تأتي على حساب استقرار العالم والسلم العالمي فقد تتجه بعض الدول الافقر في الموارد للاستيلاء على موارد الدول الأغنى في الموارد.
٥. **الطفرة التكنولوجية العملاقة:** إن الإلمام بالإيجابيات والسلبيات معاً سوف يساعد في التخطيط الامثل لاستخدام الموارد والتصدي للأثار السلبية لتغير المناخ وتقليل حدتها ولكنها في الوقت ذاته سوف يخلق تطورات تؤثر سلباً على خصوصية الدول، بل والحياة البشرية وتأثير سلبي على امن واستقرار العالم الامر الذي يتطلب اعادة نظر في التعامل معها مع الحرص على امتلاكها كأداة للردع في الوقت ذاته. ومن ابرز تلك التطورات الذكاء الاصطناعي، الطائرات بدون طيار، الطابعة ثلاثية ورباعية الابعاد وغيرها، وما لها من تأثيرات على مستقبل حياة الانسان في مختلف المجالات.

ومن أبرز الاتجاهات العملاقة كما جاء في تقرير حالة المستقبل ٢٠١٩ كما يلي:

- التنمية المستدامة وتغير المناخ
- السكان والموارد (التغيرات الديموغرافية)
- التحول الديموقراطي
- استشراف الكون واتخاذ القرار
- السلام والصراعات
- وضع المرأة
- الجرائم العابرة للحدود
- الطاقة

- التحول الرقمي وتكنولوجيا المعلومات
- العلم والتكنولوجيا
- الفجوة بين الاغنياء والفقراء
- القيم العالمية الحاكمة
- تهديدات صحية
- التعليم والتعلم

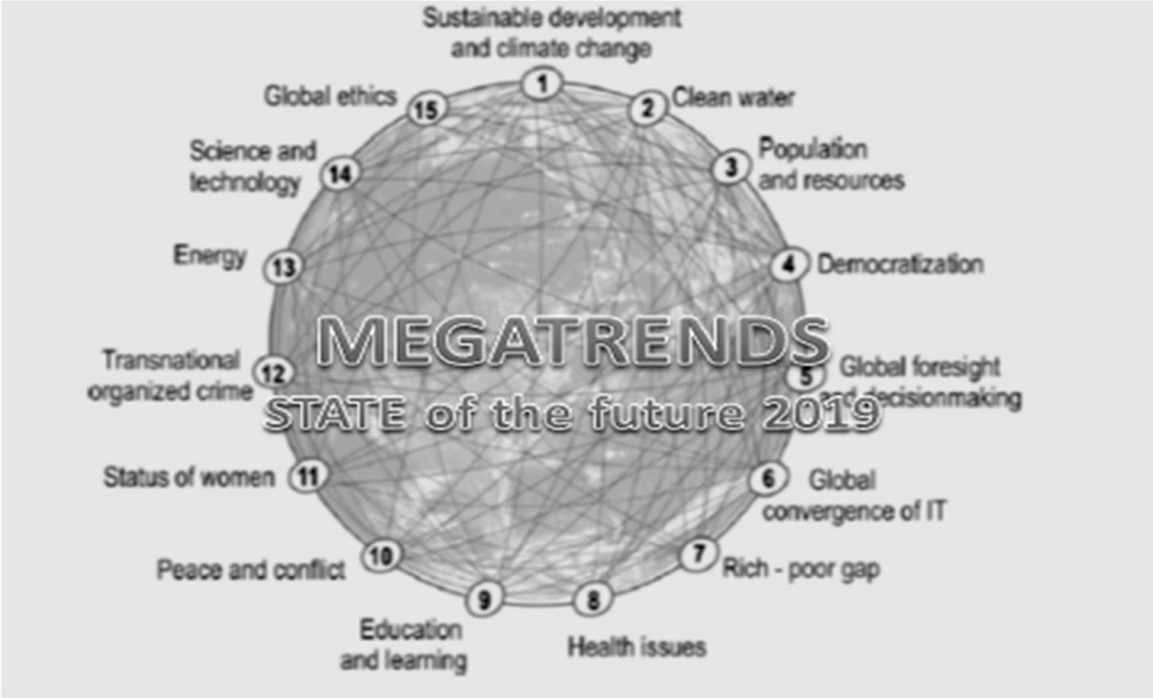

تاسعاً: إفريقيا والتحديات العملاقة

هناك كثيراً من التحديات التي تواجه القارة الأفريقية، حيث يمثل الشكل التالي التحديات وذلك طبقاً لأجندة التنمية المستدامة – إفريقيا ٢٠٦٣:

ومن الشكل التالي مع زيادة أعداد السكان في كل من الحضر والريف حتى عام ٢٠١٥ نجد أن:

- نسبة مستخدمي الإنترنت من أبناء القارة أمر لا يتوافق مع التطورات الحديثة والذي يمثل حتى الأن حوالي ٣٥.٢% من إجمالي السكان أي أقل من نصف السكان القارة.
- سيعاني العالم من ارتفاع حرارة ٧٠ % من التربة، الأمر الذي سيقابله تنافس على الموارد الطبيعية.
- حماية القارة من تغير المناخ يتطلب تكنولوجيات حديثة غير متوافرة لدى العديد من دول القارة.
- توقعات تغير المناخ تفيد بغرق ١٩ مدينة إفريقية الأمر الذي يدق ناقوس الخطر.

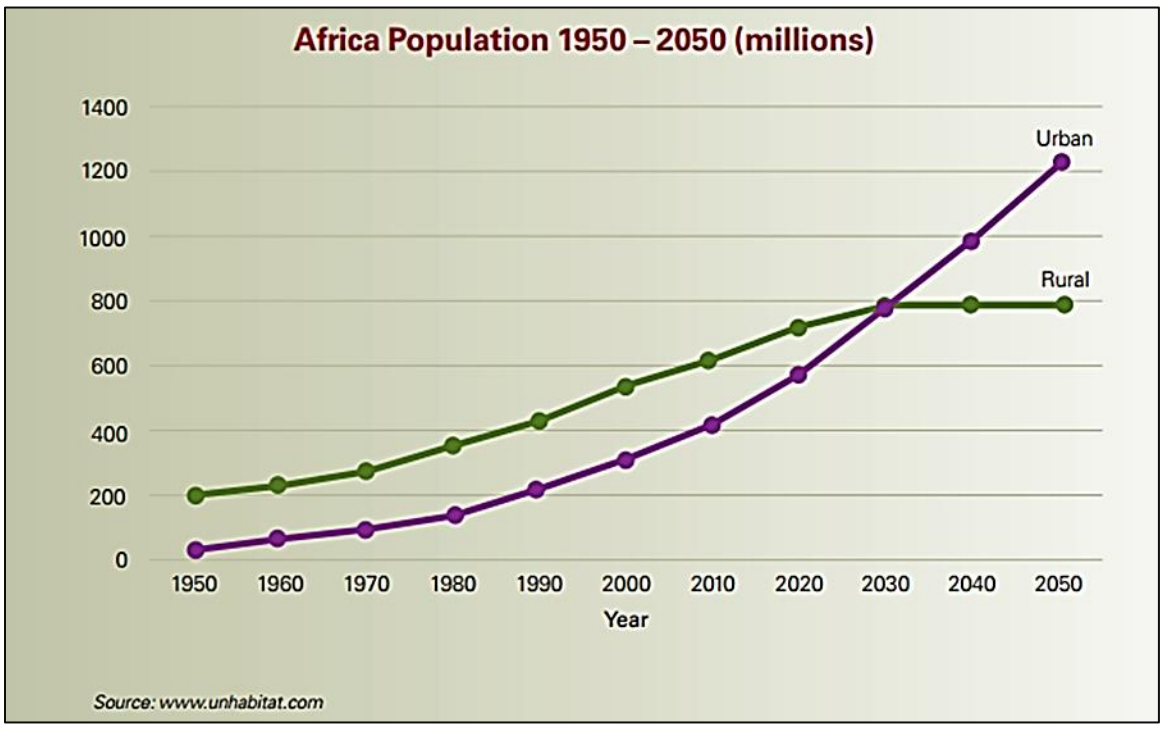

عاشراً: مواصفات خطط التنمية

لكي يمكن التصدي للاتجاهات العملاقة المختلفة والمتعددة لابد من وجود خطط التنمية بمواصفات محددة يمكن إيجازها فيما يلي:

- خطط تعكس الفهم العميق للاتجاهات العملاقة
- اقترابات تستند على التفكير الواقعي متعدد الأبعاد في التخطيط ووضع الاستراتيجيات التنفيذية
- استراتيجيات ذكية عامة وخاصة للقطاع العام والخاص على السواء.
- مشروعات ذكية تتناول ابعاد متعددة.

- تطوير خطط قادرة على استخدام الاصول بشكل متعدد ومستدام دون أي هدر من خلال إقامة مشروعات جديدة متعددة الاغراض تعالج عدة اتجاهات في أن واحد.
- خطط تنموية ذكية تستند على القاعدة المعرفية والسيناريوهات المستقبلية والنتائج المرئية وغير المرئية أو الملموسة.

ولضمان الحصول على خطط تنموية متكاملة لابد أن تشتمل على ما يلي:

- طرق جديدة للتأثير لضمان تبني النهج وحملات مناصرة مؤثرة وأكثر انتشاراً.
- أدوات اتصال جديدة خلافاً للأدوات التقليدية المعهودة والمعتادة.
- مناهج ابتكارية تجمع بين بدائل تفكير متعددة الأبعاد.
- منتجات جديدة قادرة على مجابهة أكثر من تحدي واتجاه في أن واحد.
- موارد جديدة غير مألوفة لا تعتمد على الموارد الطبيعية المهددة بالنضوب.
- فاعلين جدد للمساعدة في التخطيط والمجابهة كمراكز الفكر والمجتمع المدني والتعاونيات.

الحادي عشر: وضع الحوكمة في إفريقيا

تتمثل الحوكمة في عدة أوضاع وهي:

١. القيادة التحويلية:

تعاني إفريقيا من مركزية القيادة بحكم العادات والتقاليد أو وجود عوائق تقلل من وضع المرأة مثل منعها من ملكية الأرض أو بسبب وجود أمراض الحرب والجماعات الارهابية، وبالتالي هناك حاجة لسياسات للإصلاح وهي:

- التزامها بخطط التنمية الوطنية والقارية والعالمية

- القضاء على كل صور التميز
- دعم مبادئ الديموقراطية وتدعيم المؤسسات
- المشاركة الجماهيرية والحكم الرشيد
- حماية حقوق الانسان

٢. الدستورية وحكم القانون:

➢ احترام حكم القانون وسيادة القانون

- احترام سيادة القانون
- فصل السلطات
- المشاركة العامة في تدعيم أواصر الحكم الرشيد
- استقلال القضاء
- المحاسبة والنزاهة
- النفاذ والعدالة

وقدر رصد تقرير الحوكمة تحسن ملحوظ في:

- دعم التحول الديموقراطي
- احترام الكوابح والموازنات
- تداخل السلطات في النظم البرلمانية
- احترام الفصل بين السلطات

ورصد وجود إشكاليات في:

- دعم اليات المراقبة والتقييم
- برامج مكافحة الفساد
- ضعف اليات انفاذ القانون وتطبيق احكام القضاء

٣. السلام والأمن والحكم الرشيد:

➢ الصراع بالقارة:

- انخفاض نسب الحروب الاقليمية والحرب الممتدة
- زيادة نسب الصراعات الداخلية وظهور فاعلين من غير الدول
- بعض الدول تعاني من صراعات ممتدة ما بين ٢٠: ٣٠ عام
- زيادة نسب الارهاب

➢ مسببات الصراعات في افريقيا

- وجود علاقة مباشرة بين السلام والامن والحوكمة والديموقراطية
- الفقر وعلاقته بانخفاض الدخل وانخفاض دخل الطبقة الوسطي مقارنة بالطبقة العليا
- الانتقال من الحكم الفردي الي الحكم الديموقراطي بشكل عنيف
- غياب الديموقراطية والمحاسبة
- عدم المساواة والاستبعاد بين السكان
- العنف المستمر ببعض الدول
- التأثير السيء لدول الجوار وتصديره

➢ مناطق الصراع مثل:

- Mano River Region تظهر فيها صراعات اثنية عبر الحدود
- منطقة البحيرات العظمي (الحرب العالمية الافريقية)
- القرن الافريقي
- منطقة الساحل المغربي

➢ انواع الصراعات:

- اثنية
- اجرامية
- إرهاب
- إساءة استعمال الدين
- الحرب الأمريكية على الإرهاب
- الإتجار بالبشر والمخدرات

➢ سمات الصراعات الافريقية تتمثل في كونها:

- ذات بعد تاريخي
- لديها بعد اقليمي ودولي

- إشكالية ترتيب اولويات الاستقرار والمسببات والتداعيات
- الحاجة لتدريب ودعم في مجال ادارة وحل الصراعات

➢ جهود قارية لتحقيق الامن والسلم، منها:

- مبادرة اسكات البنادق
- مجلس السلم والامن الافريقي
- نظام الانذار المبكر بالقارة
- Panel of the wise
- صندوق السلام بالاتحاد الافريقي

الثاني عشر: الارتباط بين التنمية والحكم الرشيد

يوجد ارتباط وثيق بين التنمية الإيجابية والحكم الرشيد حيث:

➢ يضمن ميثاق الاتحاد الافريقي:

- حرية التعبير عن اللغة والعرق والدين والثقافة
- الاعتراف بالاختلافات وحقوق الانسان
- دعم التنوع والحرية الثقافية

➢ خطط التنمية

- ٨٨% من الدول الافريقية لديها رؤى وطنية واستراتيجية طويلة الاجل للتنمية المستدامة
- ٨٦% لديها خطط تنمية وطنية

➢ الفقر وضعف معدلات التنمية

- مستوى الفقر في أفريقيا متعدد الأبعاد
- ٨٨% من دول إفريقيا بجنوب الصحراء تعاني من الفقر
- ٦٧% من دول شرق إفريقيا تعاني من الفقر Moderate poverty
- ٦٤% في شرق أفريقيا والشمال تعاني من الفقر

➢ ٥ تحديات تواجه القارة وهي:

- حوكمة الموارد الطبيعية

- الاعتماد على المساعدات الخارجية
- حوكمة الشركات
- التدفقات المالية المحظورة
- مساواة النوع الاجتماعي

➢ أبرز السياسات تتمثل في

- صياغة خطط التنمية لتشمل الخطط القارية والرؤي العالمية
- التأكيد على استخدام الموارد وفقا لمعايير الاستدامة
- اصدار تشريعات تكفل الحكومة استغلال الموارد

ومما سبق يتضح أهمية وجود سياسات تصحيحية على المستوى القاري في ضوء السياق المصري للحد من ثغرات عديدة كما بالشكل التالي:

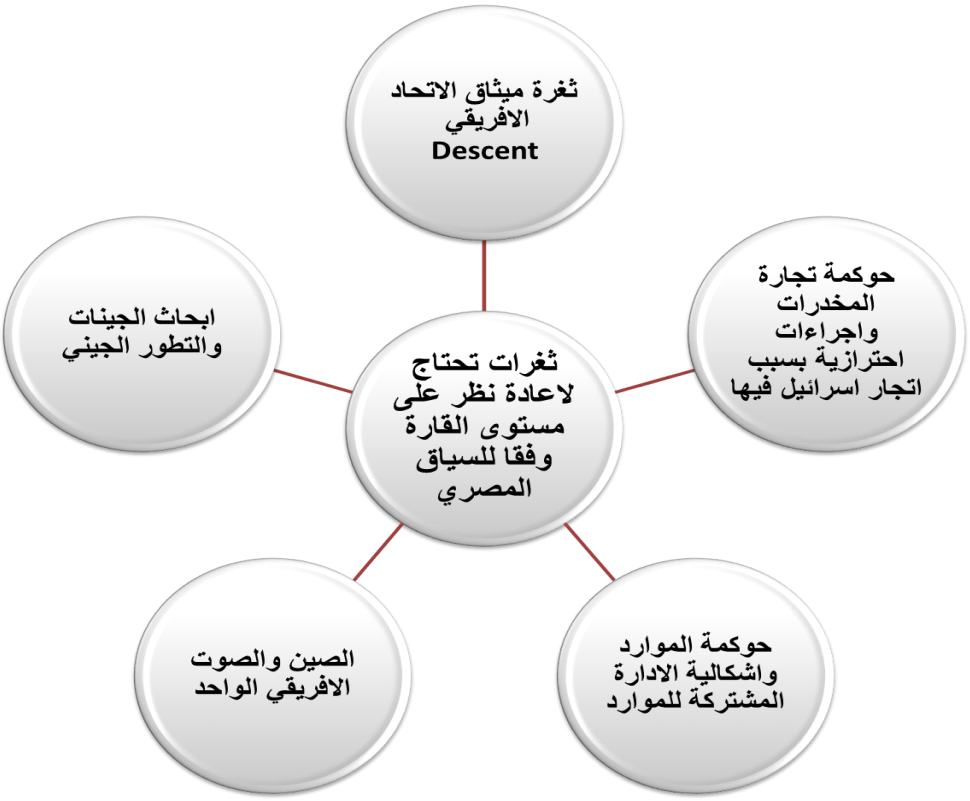

الثالث عشر: أهم المداخلات

بعد انتهاء العرض بدأت المدخلات والتي ركزت على النقاط التالية:

- ❖ إن مهمة مصر مع رئاستها للاتحاد الإفريقي لأول مرة في تاريخ المنظمة الإفريقية تكمن في الاهتمام بالقضايا الأمنية والاقتصادية على حد سواء، وذلك من خلال مراجعة وتحديث وسائل التفكير الجديد ولقدرة مصر على ربط إفريقيا بكافة المنتديات الدولية وجذب المستثمرين من كافة أنحاء العالم.
- ❖ لابد من الاهتمام بما يحدث في الإعلام والصحافة في تغطية الوضع القائم في إفريقيا, ولا بد من مشاركة رجال الأعمال في التضافر مع الدولة لتأدية الواجب تجاه القارة الإفريقية.
- ❖ يجب أن يكون لمصر دور اقتصادي ومالي من خلال إقامة مشروعات صغيرة في إفريقيا يتم بلورتها بشكل إداري مميز لكي تصبح في النهاية مشروعات كبيرة.
- ❖ لابد من استغلال التفوق الصحي في مصر في معالجة فيروس سي للتعاون مع القارة الإفريقية, فعلى سبيل المثال يوجد حوالي ٤ مليون مريض كبد وبائي بإثيوبيا, فيمكن لوزارة الصحة المصرية عمل برامج تدريبية للأطباء الإثيوبيين ووحدات صحية بها.
- ❖ لابد النظر إلى أفريقيا على إنها كيانات متعددة وثقافات مختلفة وليس كيان واحد وتحتاج إلى استراتيجية بسمات مختلفة.
- ❖ لابد من احتواء المناهج التعليمية بالمراحل المختلفة على دور واسهامات الدول الأفريقية المختلفة.
- ❖ لابد من وجود أعمال تنموية مشتركة بين مصر والدول الأفريقية المختلفة تهدف إلى تنمية افريقيا.